مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الإنتقال إلى إقتصاد السوق

Comparison of the development of private sector financing before and after the transition to a market economy

د. زينب طورش، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

أ. محمد أكرم حبار، جامعة أم البواقي، الجزائر.

تاريخ التسليم:(01 /12/ 2016)، تاريخ التقييم:(2017/02/09)، تاريخ القبول:(2017/03/01)

الملخص

يعتبر تمويل البنوك لمستثمري القطاع الخاص في الجزائر أمرا غاية في الأهمية، وقد عرفت مسألة تمويل استثمارات هذا القطاع منعرجا كبيرا في الاقتصاد الجزائري، انتقل فيها تمويل هذا القطاع من التهميش إلى الاهتمام خاصة مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 وانتقال الجزائر من نظام الإقتصاد الموجه إلى نظام إقتصاد السوق. ونهدف من خلال بحثنا هذا إلى تسليط الضوء على تطور التمويل البنكي وأسلوب تمويل القطاع الخاص قبل وبعد صدور قانون النقد والقرض.

وقد خلص هذا البحث إلى أن هناك تطور كبير في حجم التمويلات البنكية المقدمة للقطاع الخاص بعد 1990 خاصة في العشر سنوات الأخيرة مقارنة مع فترة ما قبل 1990، أين عنى هذا القطاع من التهميش في كل الجوانب خاصة المتعلقة بتمويله، وهذا بالنظر إلى الظروف السائدة أنذاك وطبيعة النظام الإقتصادي المتبع.

الكلمات المفتاحية: تمويل القطاع الخاص، اقتصاد السوق.

Abstract

The banks financing for private sector investors in Algeria is very important. The financing of investments in this sector has become a major factor in the Algerian economy. The financing of this sector has shifted from marginalization to attention especially with the issuance of the Monetary and Credit Law 90-10, To the market economy system. In this research, we aim to highlight the evolution of bank financing and private sector financing before and after the introduction of the Money and Credit Law.

This research found that there was a significant development in the volume of bank financing provided to the private sector after 1990, especially in the last ten years compared to the period before 1990, where this sector meant marginalization in all aspects, especially in terms of funding, considering the prevailing conditions and nature Economic System.

Keywords: Private Sector Finance, Market Economy.

مقدمة

لأجل تطوير قدرة البنوك على تمويل القطاع الخاص وإعطائها دورا واستقلالية أكبر في تمويل مستثمري هذا القطاع تم القيام بالعديد من الإصلاحات على النظام البنكي، فقد تتالت الإصلاحات من الإستقلال إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض 90-10 لإعادة النظر في سير وتنظيم عمل ودور الجهاز البنكي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وتطوير الإقتصاد الوطني، وقد جاء القانون الأخير (90-10) والذي جاء بتغييرات جذرية في تنظيم النشاط البنكي والتي كانت لها آثارها على التمويل المقدم للقطاع الخاص وعلى دور البنوك في ذلك. ومن هنا نتساءل عن نصيب القطاع الخاص من التمويلات البنكية المقدمة للإقتصاد قبل وبعد الإنتقال إلى إقتصاد السوق؟ وبهدف الإجابة على هذه التساؤل، إرتأينا تقسيم هذا البحث إلى جزئين، الجزء الأول ونتطرق فيه إلى تمويل القطاع الخاص قبل إصدار قانون النقد والقرض 1990، والجزء الثاني يعالج تطور التمويل البنكي للقطاع الخاص بعد إصدار قانون 1990 أي بعد الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، حيث سنتعرف على مدى تطور حجم التمويلات المقدمة من البنوك للقطاع الخاص بعد إصدار هذا القانون وكيفية توزعها بين البنوك العمومية والخاصة، وطبيعة هذه التمويلات من حيث مدتها.

1- التمويل البنكي للقطاع الخاص في ظل الاقتصاد الموجه (قبل 1990)

يمكن تقسيم التطور التاريخي للنظام البنكي قبل إصدار قانون النقد والقرض لسنة 1990 إلى ثلاثة فترات وهي من إستقلال الجزائر سنة 1962 إلى 1970 وتبني النظام الإشتراكي الذي لا يتناسب مع توجه ومصالح البنوك الأجنبية الليبرالية، ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تأميم البنوك إسترجاعا للسيادة الإقتصادية والنقدية من خلال إقامة نظام بنكي جزائري يفترض أن يقوم بتمويل التنمية الاقتصادية خلفا للبنوك الأجنبية. وكذا مرحلة إتباع نظام تمويل قائم على التخطيط المالي كجزء من التخطيط المركزي للاقتصاد ابتداء من سنة 1971 إلى غاية منتصف الثمانينات، ومرحلة إصلاحات أواخر الثمانينات وتكييف الإصلاح والتي عرف فيها النظام البنكي الجزائري إصلاحات كبيرة مقارنة بسابقتها.

1-1- التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1962- 1970

قبل التأميم البنكي عرف تمويل الإقتصاد إعراض البنوك الأجنبية في القيام بهذه المهمة في ظل شح الموارد، فاضطر البنك المركزي للتدخل بشكل كبير في هذه الفترة حيث تميزت بتدخل مباشر للبنك المركزي في التمويل، إذا قدرت القروض المباشرة من البنك المركزي بـ 1250 مليون دينار جزائري، هي أكبر من مجموع القروض للبنوك التجارية التي قدرت بـ 1230 مليون دينار جزائري سنة 1965[1]. فتحول دور البنك بعد الإستقلال من دور الرقابة وتوزيع القرض إلى التوزيع المباشر للقرض.

تم تمويل الإقتصاد من الجهاز البنكي من خلال البنوك التجارية بقروض قصيرة الأجل للقطاع العمومي والمسير ذاتيا والقطاع الخاص يستفيد بقروض قصيرة ومتوسطة المدى، في حين أو كل تمويل استثمار القطاع العمومي والمسير ذاتيا إلى الخزينة العمومية[2].عن طريق الصندوق الجزائري للتنمية الذي لعب دورا هاما في التمويل إذ كان يمثل الأداة التنفيذية للميزانية الدولة وبعض المشاريع الاستثمارية، ويقدر مستوى

استثمار تجهيزات الدولة لسنة 1963-1968 بأكثر من 11 مليار دينار جزائري تمول باللجوء النهائي أو المؤقت إلى الخزينة أو اللجوء إلى موارد خارجية تقدر بـ 3 مليار جزائري[3]. وانه والى غاية 1970 بقي التمويل البنكي للإقتصاد الوطني محدودا، وأهم ما ميز نمط التمويل في هذه المرحلة تداخل بين صلاحيات المؤسسات المالية فنجد أن الخزينة تحل محل البنوك وتعمل كما لو كانت بنكا بتقديم مساعدات بشكل مباشرة، هذه الأخيرة غير واضح إذا كانت مساعدات في تسجيلها محاسبيا هل تسجل هذه الأموال على أنها مساعدات أو سلفيات[4].و لم تمارس البنوك أي رقابة في استعمال القروض فالسيولة متوفرة بعمليات الإصدار النقدي دون مقابل كما أن تخصص البنكي لم يتم احترامه، وقيام البنك وحيد بتمويل عدة قطاعات مختلفة وغير متجانسة أمر صعب تجاوز قدرات البنوك خاصة وأنها تتلقى تعليمات من جهات مختلفة وعلى الخصوص من وزارة المالية، مما أدى إلى فقدان البنك المركزي لوظيفته كبنك البنوك وأصبح كأداة في يد الوصاية[5].

وكتقييم شامل للتمويل البنكي للقطاع الخاص خلال هذه الفترة، يمكن القول أنها تميزت بغياب سياسة واضحة للقرض، لأن التمويل كان يتم وفقا للمتطلبات الفورية، وبحسب ما تقتضيه الظروف لمعالجة سريعة للمشاكل المطروحة خلال هذه الفترة، إضافة إلى تعقد إجراءات التمويل وطول مسارها مما أدى إلى عدم إستفادة القطاع الخاص من القروض المقدمة. ويمكن إرجاع أسباب ضعف إستفادة القطاع الخاص من التمويل البنكي في هذه المرحلة إلى ضعف قدرة مستثمري هذا القطاع على تسديد الديون المستحقة عليه، الأمر الذي جعل البنوك تضع شروطا تعجيزية أحيانا لإقراضه خاصة بالنسبة للإستثمارات الصغيرة، ففي تحقيق قامت به كتابة الدولة للتحقيق حول القروض الموجهة للقطاع الخاص بين أن 31 % فقط من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة من 1967 إلى 1972 تم إسترجاعه، 61 % منها كانت من طرف كبار المستثمرين[6]. إلا أنه وابتداء من سنة 1975 إلى غاية 1976 أخذت تدابير من طرف وزارة المالية محاولة منها لتحقيق توافق بين إجراءات منح القروض القصيرة الأجل وطبيعة القطاع الخاص غير أن ذلك كان يجري غالبا من وجهة نظر بنكية وانطلاقا من مبادئ نظرية خاصة فيما يتعلق بتنظيم البنك لإجراءات قرار التمويل على مستويات متتالية حسب مقدار القرض، والذي أدى إلى زيادة الضغط على مستثمري القطاع الخاص، إضافة إلى ثقل الإجراءات وطول مدتها سعيا لجمع أوراق كثيرة يتطلبها ملف طلب التمويل. وإنه ومن أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة الجديدة، ومن أجل مراقبة أكثر صرامة للتدفقات النقدية قررت السلطات الجزائرية إجراء إصلاحات إبتداء من سنة 1971 والتي كانت لها آثارها هي الأخرى على أسلوب تمويل مشاريع القطاع الخاص.

1-2- التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1971- 1985

عانى القطاع الخاص خلال هذه المرحلة من التهميش وتوجيهه في حدود الأنشطة المسموح بها في إطار النهج الإقتصادي المتبع آنذاك، وقد كانت العلاقة بين البنوك العمومية والقطاع الخاص في هذه المرحلة مشحونة بالمضايقات يتعرض فيها القطاع الخاص للعديد من العراقيل والصعوبات الإدارية عند طلب

الإقتراض، في حين كان للقطاع العام الأفضلية في التمويل البنكي، وهو ما يعتبر متوقع ويكاد يكون طبيعي في ظل إحتكار القطاع العام للنشاط الإقتصادي في هذه الفترة. ولقد عانى القطاع الخاص وحتى العام في فترة الستينات مشكل التمويل البنكي بسبب رفض البنوك الأجنبية الموجودة آنذاك تقديم التمويل لهما، إذ كانت تفضل إلى حد كبير تمويل عمليات الإستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بملاءة جيدة، وتمويل عمليات التجارة الخارجية[7]. وقد كانت إجراءات منح القروض للقطاع الخاص والتي هي من صلاحيات هيئة الإصدار عشوائية وبطيئة جدا، وكان لزاما أن توافق القروض المقدمة من البنوك من أجل إنشاء أو تنمية مشاريع القطاع الخاص ما هو وارد في قانون الإستثمار لسنة 1967، ولا يمكن للقطاع الخاص الحصول على قروض طويلة الأجل، وكانت القروض المتوسطة الأجل أكثر التمويلات البنكية التي تحصل عليها هذا القطاع. ضف إلى ذلك فإن القطاع الخاص كان يعاني من التمييز مقارنة بالقطاع العام، حيث كان يخضع لشروط بنكية أكثر صعوبة عند منح القروض خاصة من حيث الضمانات المطلوبة. كل هذا لم يشجع البنوك التجارية على منح القروض لمستثمري هذا القطاع، وهو ما عجل بإصلاح مالي سنة 1971 لسد الثغرات التي أحدثها أسلوب التمويل في الفترة السابقة، فكانت نتائجه هو الآخر متعددة من الناحية العملية أين أحدث عدة فجوات وتناقضات[8].

ولم يستفد القطاع الخاص وبالضبط القطاع الفلاحي المسير ذاتيا إلا من عدد قليل من القروض، وحتى عند إنشاء الجزائر فيما بعد لنظامها المصرفي وعملتها الخاصة وإسترجاعها الحق في الإصدار النقدي، بقيت نسبة إستفادة القطاع الخاص من التمويل البنكي ضعيفة، فبالرغم من أن القطاع الخاص كان يساهم تقريبا في نصف الودائع المصرفية إلا أن حصته من القروض كانت ضعيفة، وهذا بسبب رفض البنوك تمويل القطاع الخاص لعدم توفر المؤسسات على الوثائق المحاسبية وشبه المحاسبية وعدم قدرتها على منافسة القطاع العام[9]، وبسبب الذهنيات السائدة آنذاك التي تعتمد سياسة إقصائية للقطاع الخاص بعدم ترك المجال له للتموقع في كل المجالات، خوفا من التدخل الأجنبي وحرصا على إرساء قواعد الإشتراكية. كما تعود أيضا إلى إعتماد القطاع الخاص على نفسه في التمويل بعد رد الدولة الإعتبار لمبدأ التمويل الذاتي سنة 1973 في فروع النشاطات التي تكون فيها مراقبة الأسعار مرنة، وهذا بعد أن إستبعدت إمكانية لجوء المؤسسة للموارد الذاتية كآلية للتمويل من خلال المرسوم 70-93 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970[10]. ويوضح لنا الشكل التالي حجم القروض التي إستفادت منها مشاريع القطاع الخاص بالجزائر خلال فترة 1974-1977.

الشكل رقم (01-3): حجم التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1974-1977

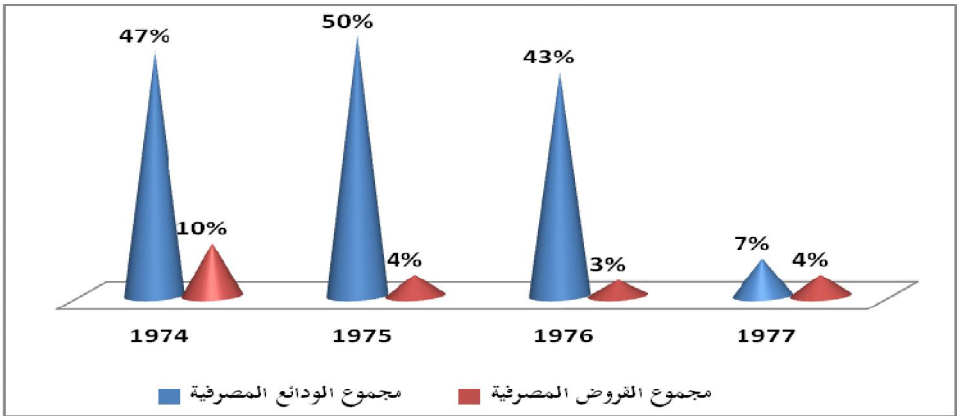

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

NAAS. A, **le système bancaire Algérien, maisonnerie la rose**, France, 2003, p 67.

تشير الأرقام المبينة في الشكل أعلاه أن القطاع الخاص الجزائري في هذه الفترة كان يساهم بحوالي نصف الودائع المصرفية تقريبا، إلا أن متوسط ما يحصل عليه من التمويل البنكي خلال نفس الفترة هو 5.25% والتي تبدو ضعيفة جدا مقارنة بأهمية القطاع الخاص من جهة، وحجم إسهامه في مجموع الودائع المصرفية من جهة أخرى. ويمكن تفسير هذا الضعف والتهميش التمويلي بأن البنوك العمومية آنذاك كانت ترفض تمويل القطاع الخاص لعدم كفاية وتوفر الوثائق المحاسبية وشبه المحاسبية للمؤسسات وعدم قدرتها على منافسة القطاع العام[11]، وإلى الخلفيات السائدة آنذاك والتي تقضي بعدم ترك المجال للإستثمار بالتموقع في كل المجالات خوفا من التدخل الأجنبي وحرصا على إرساء قواعد الإشتراكية هذا بالنسبة لمسألة التهميش. أما بالنسبة لضعف حجم التمويل البنكي الممنوح للخواص فإنها تعود إلى السياسة الإقصائية للقطاع الخاص والتي حدت من حجمه وعدد مؤسساته وإستثماراته والتي تعتبر قليلة، الأمر الذي يعكس لنا ذلك الضعف (5.25%)، إضافة إلى إعتماد القطاع الخاص على نفسه في التمويل بعد رد الإعتبار لمبدأ التمويل الذاتي سنة 1973 في فروع النشاطات التي تكون فيها مراقبة الأسعار مرنة وهذا بعد أن استبعدت إمكانية لجوء المؤسسة للموارد الذاتية كآلية للتمويل من خلال المرسوم 70-93 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 [12].

إن ما يمكن قوله حول تمويل البنوك للقطاع الخاص في هذه الفترة أو المرحلة من الإقتصاد الجزائري والتي أصطلح عليها بمرحلة "التخطيط المركزي" أو " الإقتصاد الموجه"، أن هناك تهميش تام للقطاع الخاص في إستراتيجية تمويل التنمية المنتهجة من الدولة، إذ يشارك هذا القطاع بحوالي نصف الودائع البنكية وبالمقابل لا يستفيد إلا من نسبة ضعيفة جدا من إجمالي القروض البنكية المقدمة للإقتصاد. وأن دور الجهاز المصرفي بعد الإصلاح المالي لسنة 1971 كان محدودا، وأحدث تحولا في الدور الموكل للبنك

المركزي في مرحلة الستينات والذي سيطر على تمويل الإقتصاد مقارنة بالبنوك التجارية، إضافة إلى قيامه بدور الممول للدولة وتسيير حسابات الخزينة العمومية، والتي تطورت مهامها (الخزينة العمومية) لتصبح كصندوق للودائع ومقرض رئيسي للإقتصاد، حيث كانت تساهم بنسبة 50% من التمويل سواء كان مباشرا أو غير مباشر[13]، فهي لم تكن مكلفة فقط بحركة الأموال التي تساعد على تكييف إيرادات الدولة مع نفقاتها في الزمان والمكان، بل أيضا تقوم بوظيفة الإشراف على النشاطات المالية وتنسيق التدخل في الإقتصاد عن طريق القروض، الضمانات والمساهمات[14]. ولعب الخزينة أيضا دور بنك أعمال في حالة إمتلاك جزء أو كل رأس مال العديد من المؤسسات العمومية[15]. وكوسيط مالي تقوم الخزينة بممارسة نشاطات ذات طابع بنكي، فتح حسابات الودائع لمختلف الهيئات العمومية، منح قروض وتسبيقات لها، وتسيير أموال الصكوك البريدية.

ومنذ الإصلاح المالي لسنة 1971، غابت المنافسة بين البنوك لتعبئة الموارد على إعتبار أن لها الحرية في القبول أو الرفض وبالتالي القضاء على جو المنافسة بين البنوك[16]، ضف إلى ذلك غياب تام للمجهودات من أجل تطوير المنتجات الإدخارية أو نوعية الخدمات البنكية، كما أن مستوى معدلات الفائدة الدائنة لم تكن تساعد البنوك على جلب الإدخار نظرا لضعف مستوى إعادة الخصم، حيث خفض من5.3 % إلى 2%.75 في جانفي 1972 ذلك إلى غاية 1986 والذي يعد أقل من نسبة الفائدة على الإقراض[17].

الجدول رقم (01-3): نسبة تمويل الخزينة للاستثمارات خلال المخططات التنموية بين 1970-1989

الفترات	1970-1973	1974-1977	1978-1979	1980-1984	1985-1987	1988-1989
النسبة المئوية %	29.6	32.1	24.69	47.7	63.6	64

Source: BENISSAD. M E, La réforme économique en Algérie. O.P.U. Algérie, 1991. P 119.

وكتقييم لهذه المرحلة من التمويل، نجد أنها تميزت بتعقد الجهاز التمويلي وخلق جهاز بيروقراطي إكتسته مركزية شديدة خلقت صعوبات كبيرة واجهها القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم لإستثماراتهم، فبالرغم من الإصلاحات التي حاولت تسهيل الحصول على القروض بقيت إجراءات ومعايير منح القروض لا توافق الطلبات المقدمة من القطاع الخاص، كما نلاحظ خلال هذه الفترة إحتكار جهاز التمويل من طرف الدولة، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور البنوك في إتخاذ قرار منح التمويل، وهو ما أساء كلية للوظيفة البنكية بالجزائر[18]، فقد كان الجهاز البنكي الجزائري حتى هذه الفترة قليل الفعالية أو لم تعطى له الأدوات اللازمة حتى يكون تمويله لهذا القطاع فعالا ومجديا ليساهم في زيادة مشاريع القطاع الخاص وإنتاجيتها، إذ أجبرت البنوك على تمويل المؤسسات العمومية مهما كانت قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ومهما كانت مردوديتها، فعملية توزيع القروض كانت موجه بواسطة إجراءات إدارية خارج أي معايير للمردودية المالية[19].

لم تكن للبنوك التجارية سوى مجرد صندوق يقدم للمؤسسات العمومية السيولة التي تحتاجها دون أن يقوم بأي دور يذكر في تحقيق التنمية الإقتصادية، أي أن البنك لم يكن له أي رأي في إختيار تمويل المشاريع الإقتصادية التي يراها مناسبة، بل يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الإجتماعية والإقتصادية للمشاريع[20]. كما أجبرت الدولة المؤسسات العمومية بتوطين كل عملياتها المالية في مختلف البنوك التجارية[21]، وهذا حتى تتمكن من متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات داخل مشاريعها الإقتصادية في إطار البرامج المخططة.

شهد النصف الثاني من سنوات الثمانينات توالي الإصلاحات لإعادة تجديد مهام الجهاز المصرفي الجزائري تداركا للوضع الذي وصلت إليه البلاد خاصة بعد الهزة المزدوجة للإقتصاد الجزائري – سقوط أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار[22]، فكان إصلاح 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، ليليه إصلاح آخر سنة 1988، والذي تم من خلاله منح نوع من الإستقلالية المالية والتسييرية للمؤسسات الإقتصادية، وهو ما سنراه في العنصر التالي.

1-3- التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1986-1989

إن هذه الفترة كما نلاحظ هي فترة قصيرة تمتد لثلاث سنوات فقط، لذا فإن أثرها على التمويل البنكي لم يكن واضحا نظرا للتغيرات والإصلاحات التي حدثت خلال هذه الفترة القصيرة، وإنه لا توجد إحصائيات رسمية حول حجم التمويلات المقدمة للقطاع الخاص أو القطاع العام خلال هذه الفترة، إلا أنه يمكن إيضاح تطور حجم التمويل البنكي للإقتصاد عموما في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-3): تطور حجم التمويلات البنكية المقدمة للإقتصاد خلال الفترة 1986-1989

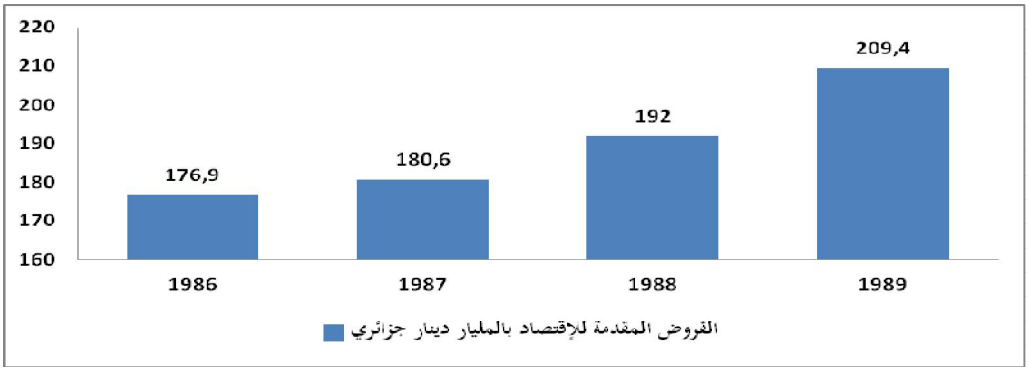

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

NAAS. A, **le système bancaire algérien (de la décolonisation à l'économie de marché)**, édition INAS, Maisonneuve et Larose, 2003, p 219.

من خلال الشكل رقم (02-3) يتبين أنه وخلال الفترة 1986-1989 حدث تطور في حجم القروض البنكية المقدمة للإقتصاد إلا أن هذا التطور كان ضعيفا، حيث أنه وفي سنة 1986 كان مجموع القروض

المقدمة للإقتصاد 176.9 مليار دينار جزائري ليرتفع نسبيا إلى 209.4 مليار دينار جزائري، أي بفارق 32.5 مليار دينار جزائري طيلة ثلاث سنوات، وقد بلغ متوسط حجم التمويلات البنكية المقدم للإقتصاد خلال هذه الفترة ما قيمته 189.7 مليار دينار جزائري.

إن إصلاحات هذه الفترة من الثمانينات كانت أولى محاولات الإصلاح الداخلي، إلا أنها لم تعطي نتائج واضحة، ولم تسمح لا للمؤسسة بتطوير إنتاجيتها ولا للبنوك بالقيام بوظائف الوساطة، ويمكن إعتبار أن نتائجها ظهرت بعد تغيير الوضعية وإصدار قانون جديد سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض. وكان من النتائج المترتبة عن هذه المرحلة أن تم إعطاء البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعتها[23]. كما انه وعلى االمستوى المؤسساتي، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي إضافة إلى مؤسسات القروض المختصة. أما على مستوى توزيع القروض وجمع الموارد، فإن هذه الوظائف تؤدى في ظل الإحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية.

إنه وعلى العموم يمكن إعتبار فترة أواخر الثمانينات مرحلة تمهيدية ومرحلة تقنين لمرحلة قادمة للتنفيذ، ومع الظروف الصعبة التي عرفتها البلاد تداخلت الوظائف وكان الفصل بين السياستين النقدية والمالية ظاهريا فقط، حيث كان مستوى السيولة يتحدد بوضع الميزانية العامة للدولة، أما تمويل النفقات العامة فيتم غالبا من خلال موارد بيع البترول التي تعتبر أساس نمو السيولة النقدية؛ وكثيرا ما وجدت السلطات النقدية صعوبة في التحكم في إتجاه الكتلة النقدية. ونظرا للأحداث التي عرفتها نهاية الفترة بدأ التمهيد لبناء إقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق، فكان لابد من تطوير النظام المصرفي الجزائري تماشيا مع الإصلاحات الإقتصادية ككل، لهذا جاء قانون النقد والقرض الذي أعاد التعريف كلية لهيكلة النظام المصرفي، وجعل القانون البنكي الجزائري في سياق التشريعات البنكية المعمول بها في البلدان المتطورة.[24]

2- التمويل البنكي للقطاع الخاص في ظل الإنتقال إلى اقتصاد السوق (بعد 1990)

مع بداية سنوات التسعينات، وبمجرد انتقال الجزائر من نظام اقتصادي موجه إلى نظام ليبرالي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية في ظل إقتصاد السوق، فرض هذا الواقع على الحكومة الجزائرية إدخال إصلاحات عميقة وجذرية على النظام البنكي والتي تواكبت مع إصلاحات إجتماعية واقتصادية وحتى سياسية. ولمسايرة الإصلاحات والتغيرات التي عرفها الإقتصاد الوطني على كافة المستويات، جاء القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الذي حمل معه أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، والذي كان له أثر كبير في تطور حجم التمويلات المقدمة لمستثمري القطاع الخاص بعد إصداره.

2-1- تحليل تطور حجم التمويل البنكي المقدم للقطاع الخاص بالجزائر

يدل تطور حجم القروض على تطور نشاط المصارف[25]، ولقد عرف حجم القروض الموجهة للإقتصاد في السنوات الأخيرة وتيرة أقوى وصلت إلى 15.3% سنة 2012 مقابل 14% سنة 2011[26]، كما عرف حجم القروض الممنوحة لمستثمري القطاع الخاص هي الآخرى خلال العقدين الأخيرين تغيرا وتطورا كبيرا.

حيث يظهر لنا الشكل أدناه أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر مر بمرحلتين مختلفتين، حيث أنه وفي المرحلة الأولى خلال سنوات التسعينات كان ضعيفا نسبيا، وعرف حجمه في هذه المرحلة تذبذبا بين إنخفاض وإرتفاع بالمقارنة مع حجم التمويلات المقدمة للقطاع العام، حيث بلغت نسبته 21.22% من مجموع التمويل المقدم للقطاعين (العام والخاص) سنة 1992 لترتفع إلى 39.08% سنة 1993 وهذا تناسبا مع إصدار قانون ترقية الإستثمار الخاص في هذه السنة، لتنخفض إلى أقصى حد لها 14.65% سنة 1997 نظرا للظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك وتطبيق الشروط الإحترازية، وهذا تفاديا للمخاطر في ظل القروض المتعثرة المرتفعة للقطاع العام ما جعل حصول القطاع الخاص على التمويل أمر صعب المنال خاصة في ظل تصنيف البنوك لهذا الأخير كمصدر كبير للخطر، وهو ما تحقق من خلال الصرامة التي طبقها البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك التجارية وتطبيق أسعار فائدة مرتفعة على القروض للتقليص من تأثيرها على معدلات التضخم والتي وصلت إلى 17.63% سنة 1994[27].

هذا وتشير باقي معطيات الجدول السابق من سنة 1998-2013 إلى مرحلة جديدة من الإهتمام البنكي بالقطاع الخاص، حيث عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص منحى جديد وشهدت إرتفاعا وصل إلى ضعف ما سبق، حيث وصل إلى 47.96% سنة 2014 مقابل 52.4% للقطاع العام في نفس هذه السنة، وللتذكير، فإنه في العشر سنوات الأخيرة (2002-2012) بلغ متوسط معدل نمو القروض (خارج إعادة شراء الإستحقاقات غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية) 16.1% أي بوتيرة أدنى من تلك المسجلة من القطاع الخاص (20.1%)[28]. ويوضح لنا الشكل الموالي كيفية تطور ونمو التمويلات البنكية المقدمة لمشاريع القطاع الخاص خلال الفترة الممتدة بين 1992-2013.

الشكل رقم (03-3): تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام خلال الفترة 1992-2013

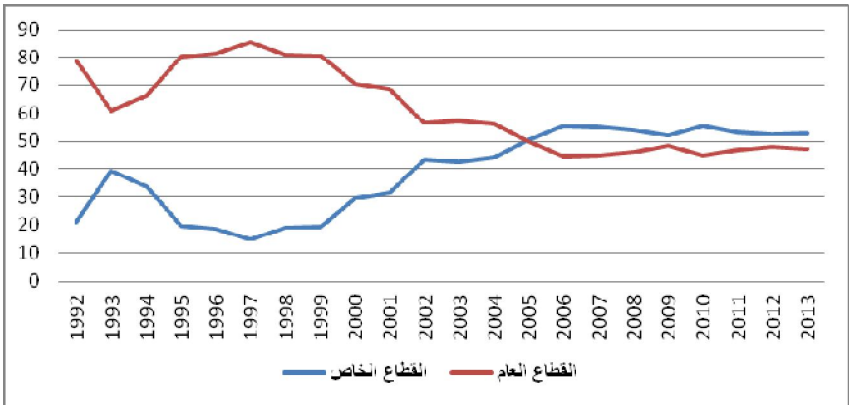

المصدر: من إعداد الباحثين.

2-2- التمويلات المقدمة للقطاع الخاص من حيث طبيعة البنوك المانحة لها

تساهم كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في عملية تمويل مشاريع القطاع الخاص هذه، وتختلف سياسة التمويل لدى كل نوع من هذه البنوك بإختلاف توجهاته وأهدافه المستقبلية. ومن خلال الشكل الموضح أدناه يتبين جليا أن البنوك العمومية هي الممول الرئيسي والبارز للقطاع الخاص بالجزائر مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث بلغت مساهمة البنوك العمومية سنة 2002 ما نسبته 85.7% وفي سنة 2013 بلغت 86.5% مقابل 14.3% و 13.5% سنتي 2002 و2013 على التوالي بالنسبة للبنوك الخاصة. وإنه وبالنسبة للبنوك العمومية فقد بلغ متوسط مساهمتها في تمويل القطاع الخاص خلال الفترة 2002-2013 ما نسبته 88.68%، أما البنوك الخاصة فبلغ متوسط مساهماتها خلال نفس الفترة 11.32%، وللإشارة فإن هذه الأخيرة لا تقوم إلا بتمويل القطاع الخاص والأفراد دون القطاع العام إلا في حالات قليلة وبنسب متواضعة لا تتجاوز فيها نسبة التمويل 1%، تتمثل في الغالب في أذونات الخزينة العامة أو القيم المحجوزة في الحسابات الجارية لصالح الخزينة أو مراكز البريد.

الشكل رقم (04-3): تمويل القطاع الخاص بالجزائر من البنوك العمومية والخاصة في الفترة 2002 - 2013

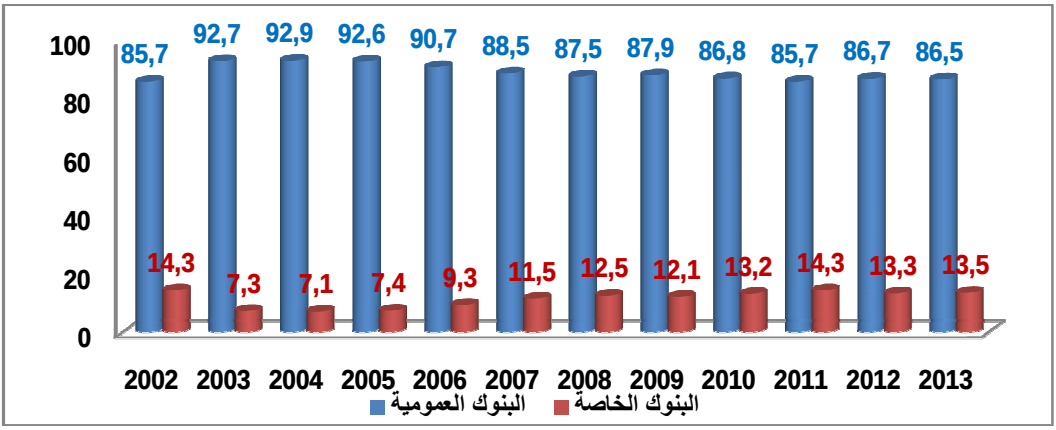

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- Les rapports annuels de la banque d'Algerie, 2005, 2009,2013.

3-2- طبيعة التمويلات المقدمة حسب آجال إستحقاقها

إستفادت إستثمارات الإقتصاد الوطني بشكل عام ومشاريع القطاع الخاص بشكل خاص طيلة عقدين ونصف من قروض قصيرة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تفاوتت وتباينت نسبتها وحجمها من سنة لأخرى ومن عقد لآخر تبعا لطبيعة هذه الإستثمارات وطبيعة سياسة التمويل المنتهجة من طرف السلطات النقدية في البلاد. الشكل الموالي يوضح لنا تطور هذه المبالغ والنسب وكيفية توزعها في الفترة 1990-2014.

الشكل رقم (06-3): تطور القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للفترة 1990-2014

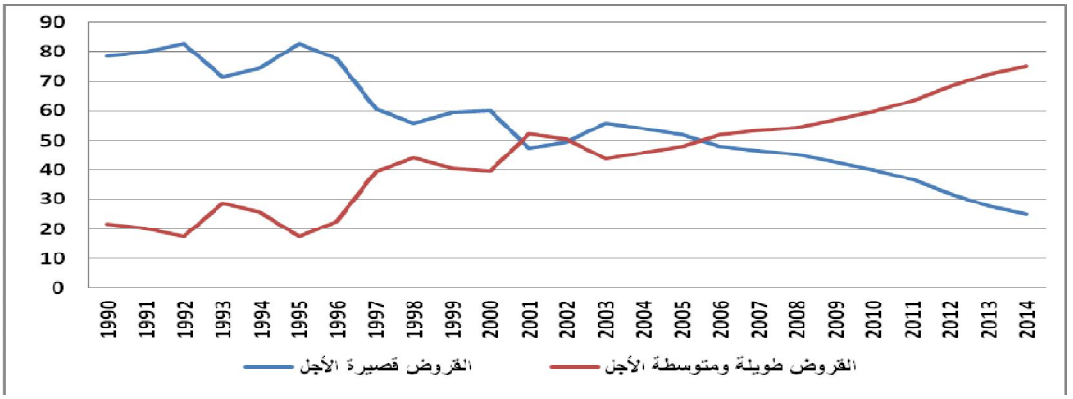

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- GHERNAOUT. M, **Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes**, Première Edition, G. A. L (Grand_ Alger_ Livres) 2004, p 74.

- Les rapports annuels de la banque d'Algerie, 2005,2008,2011, 2014.

إن ما نلاحظه من خلال الشكل أعلاه أنه وطيلة الفترة 1990- 2000 كانت القروض قصيرة الأجل هي النوع التمويلي المسيطر على طبيعة القروض الممنوحة للإقتصاد عموما بقطاعيه العام والخاص، وقد بلغت نسبتها سنة 1990 نسبة 78.5% ووصلت سنة 2000 إلى 60.2% وبلغ متوسط حجم هذه القروض 374.81 مليار دج، وهو ما يعني أن التمويلات البنكية خلال هذه الفترة كانت تتصرف إلى الإئتمان التجاري القصير الأجل على حساب القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي بلغت نسبتها 21.5% سنة 1990 و 39.8% سنة 2000، وبلغ متوسطها خلال هذه الفترة ما قيمته 173.40 مليار دج. ويمكن إرجاع سيطرة القروض القصيرة الأجل على ذلك إلى نمو بعض الإستثمارات المنتجة الصغيرة الحجم خصوصا بعد إعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية وتجزئتها إلى وحدات صغيرة، الأمر الذي فرض هذا النوع أو الحجم من التمويلات بما يتناسب ومتطلبات وحجم هذه الإستثمارات أو الوحدات الإنتاجية. أما ضعف القروض المتوسطة والطويلة الأجل فيعود في هذه الفترة إلى القيود التي اعترضت المؤسسات العمومية في الحصول على قروض الإستثمار لتمويل مشاريعها بسبب السياسة النقدية المتشددة التي حدت من عرض النقود ومن منح البنوك التجارية للإئتمان. وللإشارة فإنه وبالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل فإن جزء كبير منها أو أغلبها عبارة عن قروض متوسطة الأجل، وجزء كبير من هذه الأخيرة ناتج عن تحويل الديون القصيرة الأجل إلى ديون متوسطة الأجل.

الخاتمة

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر شهد تغيرات كثيرة عبر مراحل زمنية مختلفة، فقبل سنة 1990 في ظل نظام التخطيط المركزي كان دور البنوك محدودا في تمويل القطاع الخاص، وتميز بالعشوائية والتهميش وقلة فعاليته، أو بالأحرى لم تعطى له الأدوات اللازمة ليكون تمويله لهذا القطاع فعالا ومجديا، كما تميز بالتعقد وخلق جهاز بيروقراطي إكتسته مركزية شديدة خلقت صعوبات كبيرة واجهها مستثمرو القطاع الخاص في حصولهم على القروض، فعلى الرغم من أن القطاع الخاص كان يشارك بحوالي نصف الودائع البنكية، فإنه بالمقابل لا يستفيد إلا من نسبة ضعيفة جدا من إجمالي القروض المقدمة للإقتصاد.

نظرا للأحداث التي عرفتها أواخر فترة الثمانينات بدأ التمهيد لبناء إقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق، فجاء قانون النقد والقرض 90-10 تماشيا مع التوجه السياسي والإقتصادي الجديد للبلاد نحو الإنفتاح الكلي على إقتصاد السوق، وبعد إصدار هذا القانون شهد التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر مرحلة جديدة، حيث عرف تطورا كبيرا مقارنة بالمرحلة السابقة قبل إصداره، وعرف حجم التمويلات البنكية الممنوحة للقطاع الخاص بالمقارنة مع حجم التمويلات المقدمة للقطاع العام تغيرات كثيرة وتذبذبا بين إنخفاض وإرتفاع في حجمها، فكان الإنخفاض المسجل في أول هذه الفترة بسبب الظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك، وتطبيق الشروط الإحترازية تفاديا لمخاطر الإقراض في ظل القروض المتعثرة المرتفعة للقطاع العام. أما خلال الفترة 1998-2014 فقد عرف هذا التمويل منحا جديدا، حيث شهد إرتفاعا مستمرا في حجمه وصل إلى ضعف ما كان عليه في بداية التسعينات، وهذا بفضل فائض السيولة وجدية الإهتمام بالقطاع الخاص، وتحسن هيكل وظروف التمويل بتمديد فترات النضج وانخفاض التكلفة ترافقا مع التدابير التسهيلية والدعم المالي الهام المقدم من طرف الدولة لفائدة القطاع الخاص لمؤسساته الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء الدولة لصناديق ضمان القروض التي ساهمت في إرتفاع معدل ملفات القطاع الخاص المقبولة لدى البنوك العمومية. وتعتبر هذه الأخيرة المساهم الأكبر والأول في تمويل القطاع الخاص مقارنة البنوك الخاصة.

قائمة المراجع:

[1]- NAAS. A, **le système bancaire Algérien**, Maisonneuve & Larose, France, 2003, p 19.
[2]- ibidm
[3]- NAAS. A, op.cit, p 36.
[4]- BENMALEK. R, **la reforme du secteur Bancaire en Algérie,** mémoire pour l'obtention de la maîtrise sciences économiques, option monnaie et finance, université des science sociale, Toulouse, France, 1998-1999, p 18.
[5]- BENMALEK. R, op.cit, p 19.

[6]- TOULAIT. H, **l'Agriculture Algérienne les causes de l'échec**, 1 ère édition, OPU, Algérie, 1984, P 353.

[7]- الطاهر لطرش، الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 2003، ص ص178 - 179.

[8]- BENHALIMA. A, **Le système bancaire Algérien Textes et réalité**, édition Dahlab, Alger, 1996, p 53.

[9]- BENISSAD. M E, **Micro-entreprises et cadre institutionnel en Algérie**, document de travail N° 85, OCDE, Mars 1993, p 21.

[10]- العايب ياسين، **تقييم سياسة تمويل المؤسسات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، الجزائر، 2012، ص 67.

[11]- BENISSAD. M E, op.cit, p 21.

[12]- العايب ياسين، **تقييم سياسة تمويل المؤسسات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2012، ص 67.

[13]- المرجع السابق، ص 69.

[14]- BENHALIMA. A, **le système bancaire Algérien**, Op.Cit, p 42.

[15]-Ibid, p 43.

[16]- GOUMIRI. M, **L'offre de la monnaie en Algérie,** ENAG, Alger, 1993, p 95.

[17]- لشعب محفوظ، **القانون المصرفي**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 18.

[18]- BENHALIMA. A, **le système bancaire Algérien**, Op.Cit, P 28

[19]- BENMANSOUR. M, **l'entreprise et la Banque**, (ouvrage collectif), OPU, Alger, 1994, p 102.

[20]- أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 70.

[21]- BENHALIMA. A, op.cit, p 19.

[22]- عبد اللطيف بلغرسة، **المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية -دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد" يومي 22-23 أفريل 2003، ص 1.

[23]- مليكة زغيب، حياة نجار، **النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الإقتصادية تطور وتحديات**، الملتقى الوطنى الأول حول النظام المصرفي الجزائري-واقع وآفاق، قالمة، 5-6 نوفمبر 2001.

[24]- نعيمة غلاب، زينات دراجي، **إستراتيجية التكيف البنكي مع تطور المحيط الإقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[25]- MURRY**, The banking sector on economic growth: A case study the Liberian economy (2004-2009)**, 2009, p 34. Disponible Sur le site: https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=2ZqVrTGAejw6ATjhY7oAg#q=The+banking+sector+on+economic+growth:+A+case+study+the+Liberian+economy+(2004-2009).

[26]- **التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 14.

[27]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 210.

[28]- **التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 14.